بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية اللغة العربية

مركز دراسات اللغة العربية وآدابها

د. محمد الأوراغي

المحاضرة 1 في موضوع:

اللغويات العربية واللسانيات الغربية

1. مقدمات منهجية

المقدمة الأولى: النهج الذي اخترته لنفسي وارتضيته في البحث اللغوي هو المقارنة، والمقارنة في هذا المجال لا تخرج عن أحد الاحتمالين: إما تكون بين اللغات، وإما تكون بين اللسانيات. وفي هذه الجلسة فضلنا، كما يظهر من عنوان المداخلة، أن تكون المقارنة بين اللسانيات، لكن في حدود قضيتين لغويتين؛ وهما:

(أ). أصل اللغات

(ب). ثنائية الكلام والقول.

وهدفنا هو الوصول إلى تحديد تصورات مختلف الاتجاهات اللغوية لتينكم القضيتين، ويهمنا من كل ذلك الكشف عن منهجية المفاضلة بين الآراء المتناقضة.

المقدمة الثانية: إن كثرةَ التآليف في علم اللغة مفيدةٌ في تطوير اللسانيات وفي إتقان معرفة الإنسان بلغاته. لكنه في التحصيل قراءةً وفهماً وحفظاً تكون هذه الكثرة عائقةً، كما جاء في الفصل الرابع والثلاثين من مقدمة ابن خلدون حيث يقول: «اعلم أن كثرة التآليف في العلوم عائقةٌ عن التحصيل». والغاية من هذه المقدمة محصورة في الكشف عن منهجية تنسيق المفاهيم المنتظمة وإن تناثرت في التآليف اللغوية وغير اللغوية، وسواءً كانت عربية أو غربية .

المقدمة الثالثة: اللغويات العربية تصدق على كل ما كُتب بالعربية عن العربية منذ القرن الثاني للهجرة النبوية إلى نشأة اللسانيات العربية الحديثة في أواسط القرن العشرين. أي قبل أن يشرع اللغويون العرب الجدد في دراسة اللغة العربية من خلال النماذج اللسانية الغربية التي تعلموها في الجامعات الأوروبية والأمريكية.

واللغويات العربية أغلبها مدوَّنٌ في الكتب اللغوية والباقي منتشر في العلوم المجاورة؛ منها: علم أوصول الفقه، وعلم الكلام، والمنطق، وعلم النفس الطبيعي، والفلسفة، والتفسير، وجوامع العلوم.

وإن الإحاطة بقضية لغوية، كقضيتي «أصل اللغات» و«ثنائية الكلام والقول» ليستدعي الاطلاعَ على المكتوب عنها في كل هذه الحقول المعرفية المتداخلة المتفاعلة. وعندئذٍ يتأتى تطوير الدراسات اللسانية العربية الحديثة والارتقاء بها إلى مستوى البحث اللساني العالمي.

المقدمة الرابعة: من مستلزمات التثاقف المعرفي وتبادل لخبرات العلمية بين الأمم جَعْلُ اللغويات العربية تتفاعل واللسانياتِ الغربية أو العالمية. ومن شأن التفاعل الثقافي أن يمنع الأحكامَ المسبقة؛ كقول المنتصرين للسانيات الغربية إن اللغويات العربية تعرقل تطور اللسانيات العربية الحديثة. وفي المقابل يرى المنتصرون للغويات العربية التراثية أنَّ اللسانيات الغربية الحديثة انبثقت من لغات مختلفة عن العربية، ومن ثَمَّةَ لا يصح توظيفُها أو الاستعانةُ بشيءٍ منها في وصف اللغة العربية، وإلا أسقطنا الخصائص البنيوية لتلك اللغات على لغتنا.

2. أصل اللغات

السؤال عن أصل اللغات طُرِحَ قديماً في اللغويات العربية، كما أثير حديثاً في اللسانيات الغربية، وخاصة في نظرية النحو التوليدي لنعام شومسكي، وفي علم النفس المعرفي عموماً. ولم يحصل اتفاق حول الموضوع لا قديماً ولا حديثاً.

تباينت آراءُ اللغويين العرب قديماً حول أصل اللغات بسبب اختلافهم في تأويل الآية الكريمة ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾. فمن أول﴿عَلَّمَ﴾ بمعنى لقَّنَ تلقيناً جعل اللغة إلهاماً من الله وتسخيراً. أما من أول ﴿عَلَّمَ﴾ بمعنى أقدر على تحصيل العلم بكيفية العمل فقد جعل اللغة وضعاً من الإنسان واصطلاحاً.

1.2. التلقين أو الإقدار.

التلقين يعني عند القائلين بالإلهام والتسخير أن الله جل جلاله خلق في عضوٍ من ذهن الإنسان علوماً منسوجةً في خلاياه، وهذه العلوم الطَّبْعية تنتقل من السلف إلى الخلف بالوراثة وليس الاكتساب.

بينما الإقدار يفيد في اصطلاح الوضعين أن الله تعالى خلق في ذهن الإنسان برنامجاً يُقدره على استنساخ الكون الوجودي، وعندئذٍ يعلم كيف يعمل اللغة وسائرَ الصناعات الأخرى. وما عَمِلَه كلُّ إنسان ينتقل إلى خلفه بالاكتساب، وليس بالوراثة.

2 . من تحصيل العلم إلى تطويره .

قد يتوقف النظر في موضوع أصل اللغات في اللغويات العربية عند تحصيل العلم؛ أي جمع ما قال كلا الفريقين في الموضوع وتنظيمُ أقوالهم بهدف عرضها عرضاً يحافظ على الأمانة العلمية؛ بإسناد كل معلومة كما هي إلى أصحابها.

وإذا تخطى البحث مستوى **التحصيل** إلى مستوى **التطوير** تعيَّن البدءُ بالمفاضلة بين التأويلين السابقين للآية الكريمة، عملاً بهيثمية تقول: إذا تَكوَّن رأيان حول موضوع واحد فأحدُهما صائب والآخر خاطئ أو الصواب في غيرهما.

3.2 . المفاضلة بين الآراء المتناقضة.

تكون المفاضلة بين الآراء المتغايرة بالاستدلال على صواب أحد الرأيين واختلال الرأي الآخر. ويجري الاستدلال عبر المراحل التالية:

(أ). تعاضد داخلي لمعاني النصوص القرآنية: كالاستدلال بالآية ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأبْصَارَ وَالأفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ على صواب تأويل ﴿ عَلَّمَ ﴾ بمعنى الإقدار على اكتساب العلم، واختلال الرأي المخالف القائل بنسج علوم لغوية أولية في خلايا عضو ذهني بحيث يكون انتقالُها إلى الخلف كما تنتقل سائر الصفات الوراثية.

(ب) التناصر الخارجي للمعاني المتآلفة. يحصل تناصر الأفكار والمعاني إذا اهتدت علوم متغايرة من خلال معالجتها لنفس الموضوع إلى نتائج واحدة.

فأصل اللغات من الموضوعات التي عالجها ابنُ سينا في كتبه المنطقية والنفسية. وردد نفسَ السؤال، هل اللغات وضع واصطلاح أم إلهام وتسخير. وانتهى به البحث إلى أن اللغات، بوصفها أنساقاً رمزية للتواصل، نوعان:

أولاً.لغات طبيعية تستعملها الحيوانات خاصة، واللغات الطبيعية إلهام من الله؛ إذ خلق الله جلَّت قدرتُه نظاماً من الرموز في الخلايا الذهنية لكل صنف حيواني. وبتلك الرموز المطبوعة خِلقةً في عضو من دماغ كل صنف حيواني يقع التواصل بين أفراد الصنف. ويكون انتقال النظام الرمزي من السلف إلى خلفه بالوراثة عبر أمشاج الأبوين. والإلهام اللغوي مناسب لجنس الحيوان بسبب محدودية أغراضه، لأنه لا يحتاج إلى أزيد مما وجد له في الطبيعة.

وثاني خاصية بعد الانتقال الوراثي للغات الطبيعية كون رموزها الصوتية أو الحركية تدل على معانيها بالتسخير، ويدل التسخير هنا على معنى القهر والجبر، أي قهرُ الفرد على استعمال كل رمز لغرض بعينه بحيث تكون العلاقة بين الرمز ومعناه أو بين الدال والمدلول طبيعيةً. وما دل بالتسخير لا يتغير معناه أبداً، ولا يدخله المجاز، ولا ينقرض منه رمزٌ، ولا يزيد أو ينقص. واللغات الطبيعية لا تختلف بين أفراد الصنف الواحد في الزمان كله.

ثانياً. لغات اصطناعية: يضعها الإنسان باختياره للتواصل من أجل قضاء أغراضه غير المتناهية. ومما يدل على أن اللغات البشرية وضع الإنسانُ أسماءَها قوله تعالى: ﴿أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾. وقوله جل جلاله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ﴾.

وكل ما هو وضعي بالاختيار يجب أن يختلف بين الأقوام في نفس الزمان، كما يختلف بين أجيال القوم الواحد عبر الزمان. ويدخله المجاز، واستئنافُ الوضع، والانقراضُ، وكلُّ أصناف التغيير والتبديل، لأن العلاقة بين الرمز ومعناه تكون اعتباطية.

4.2.شواهد تجريبية على وضع اللغات البشرية.

يعرف المعجم في كل اللغات البشرية تغيراً متواصلاً، ويحصل ذلك التغييرُ بإضافة مفردات جديدة في كل حين، وبانقراض مفردات مهملة، وباستبدال دلالات مفردات ثابتة مستقرة، ونحو هذا من التغيرات المعجمية المتلاحقة. ومن التغييرات ما يلحق نطائق اللغات، بل هي الأكثر عرضةً للتغيير بسبب ارتباطها بالتحقيقات الفردية للناطقين باللغة، إلى درجة أن الشخص الواحد قد لا يتلفظ بالنطقية الواحدة مرتين بنفس الطريقة. كما قد يلحق التغييرُ على المدى الطويل صرفَ اللغة وتركيبَها، الشيء الذي يؤدي إلى تكوين اللهجات، كالمتكلَّة حالياً في أقطار الوطن العربي. وإن التغيير ليدخل في ما هو صناعي من وضع الإنسان

باختياره، وقد جعلَ فيه خالقُه من الملكات الذهنية والعضلية ما يُقدره على عمل الكثير من الصناعات من ضمنها اللغة.

5.2. انعكاسات علمية.

كلُّ ما ثبت فيه التغير والتبدل فهو من وضع الإنسان باختياره، وهو حال اللغات. والتغير منه ما هو داخلي يَمَسُّ كل لغة على حدة. وهذا الضرب حمل سوسور مؤسسَ اللسانيات الحديثة على تقسيم هذا العلم إلى لسانيات تزامنية تفترض أن اللغة ساكنة فتدرسها في حالة سكونها، ولسانيات تلاحقية تتبَّع كلَّ لغة في تَبدُّلاتها عبر تاريخها من أجل الكشف عن عوامل التغير. وأهم عوامل تغير اللغة هو على الإطلاق هو الطابع الوضعي للغات.

ومن التغير اللغوي ما يكون خارجياً؛ يُلاحظ عادة في اختلاف اللغات البشرية بعضِها عن بعض. وقد نص القرآن الكريم على اختلاف اللغات بقوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ﴾: وهذا الضرب من التغاير أدّى إلى نشوء اللسانيات المقارنة منذ القرن الثامن عشر، واستمرت المقارنة بين اللغات إلى اليوم. فكان الحديث عن أسر لغوية كالحامية والسامية، وأنماط لغوية كالعازلة والإلصاقية، ونحو ذلك من الأصناف النمطية كما سيأتي في تناولنا للسانيات المقارنة.

6.2. خلاصات موضعية

– **اللغات الوضعية الإنسانية.** من الأدلة السابقة يُستخلص ما يلي:

أولاً. إن اللغات البشرية ملكات صناعية باختيار الإنسان، وقد أقدره اللهُ على وضعها بما جعل فيه من العضل المهيَّأ خِلْقةً لإصدار الصوت وتقطيعه لصناعة نطائق ذاتِ قيمٍ صوتية متغايرة ووظيفة دلالية فارقة، وبما جعل فيه أيضاً من ملكات ذهنية مهيَّأة لاستنساخ الكون الوجودي في ذاتها. وبهذه التركيبة الربانية اكتسبت الإنسانُ القدرةَ على العلم بكيفية عمل اللغات التي لا يحسن حالُ الإنسان ويتيسَّر عيشه مع عدمها. وهذا المعنى لخَّصه فخر الدين الرازي بقوله في كتابه المحصول في علم أصول الفقه: «لو جُمِعَ جمعٌ من الأطفال في دار بحيث لا يسمعون شيئاً من اللغات فإذا بلغوا الكبر لا بد وأن يُحدثوا فيما

بينهم لغة يخاطب بها بعضهم بعضاً. وبهذا الطريق يتعلم الطفل اللغة من أبويه ويُعرِّف الأخرسُ غيرَه ما في ضميره. فثبت إمكان كونها اصطلاحية».

ثانياً. إن اللغات البشرية الموضوعة بالاختيار قابلة لأن تتغاير داخلياً في الاتجاهين، فجاز فيها التطور والازدهار أو الانحصار والانقراض. وهي أيضاً قابلة للاختلاف خارجياً لكن في حدود الإمكان المسموح به منطقياً. وبالاختلاف الخارجي تأتى التقارض والتداخل اللغويان، وعليه قامت اللسانيات المقارنة.

ثالثاً. انتقال اللغات بين أجيال القوم الواحد يكون بالاكتساب الطبيعي كما يجري في المجتمع اللغوي، أو بالاكتساب الاصطناعي كما يجري في الفصل الدراسي، وخاصة إذا غلب على اللغة الاستعمال الكتابي، وقل التواصلُ بها شفوياً في المجتمع، كما هو حال اللغة العربية في وقتنا الراهن.

- **اللغات الطبيعية الحيوانية**. من أهم خصائصها ما يلي:
- لا تتغيَّرُ داخلياً ولا تتبدَّل في الزمان كله.
- تنتقل من كبار الصنف الواحد إلى صغاره بالوراثة عبر أمشاج الأبوين، وليس بالاكتساب الطبيعي أو الاصطناعي.
- لا تقارض بين لغات الأصناف الحيوانية. فلا يستعمل النحلُ شيئاً من لغة النمل، وكذلك الأمر في سائر الأصناف الأخرى.
- لا يصح في اللغات الطبيعية إلا الإلهامُ والتسخيرُ؛ بأن يُبرمج الخالق دماغَ الصنف وعضلَه بنسق رمزي يمكنه من توليد رموز إشارية يدل كلُّ واحد منها بالضرورة الخلقية على غرض بعينه.

3. أصل اللغات في اللسانيات الغربية.

نقتصر في تقديم تصور اللسانيات الغربية لأصل اللغات على نظرية النحو الكلي التي وضعها اللساني الأمريكي نعام شومسكي في منتصف القرن الماضي. إذ تعتبر الأنضج في هذا الباب، ولا يُضاهيها إلا علم النفس البنائي الذي أسَّسه المفكر السويسري جان بياجيه. كما يظهر من خلال المناظرة التي جرت بين المدرستين التوليدية لشومسكي والبنائية لبياجي سنة 1975 في نواحي باريس.

– تُقر المدرستان اللسانية التوليدية والنفسية البنائية بأن في الدماغ البشري عُضواً ذهنياً نُسجت في خلاياه مبادئُ كليةٌ، بها يتميَّز نوع الإنسان عن غيره من الكائنات الحية. وتتفقان أيضاً على أن هذه المبادئ الكلية المتكوِّنة في النسيج الخلوي للعضو الذهني تنتقل من السلف إلى خلفه بالوراثة وليس بالاكتساب، وعلى هذا الاعتقاد أسَّس بياجي عام 1965 في جنيف مركزاً يُعنى بنظرية المعرفة الوراثية.

–وتشترك المدرستان في اتِّخاذ نظرية النشوء والارتقاء الداروينية إطاراً للتأمُّل في مسألة أصل المبادئ الكلية ومصدرها. وقد خَلَصَ الجميعُ إلى الإقرار بمبدأ **من الأميبا إلى أينشتاين**. بمعنى أن المبادئ الكلية المميزة لنوع الإنسان تنحدر من الأميبا أصل الأنواع. وهذه النظرية غير منطقية، لأنها تفتقر إلى مفسر علي لأصل الأصول. وهي نظرية إلحادية تأسست لمناهضة التدين في أوروبا، وعنصرية بناء على تصنيفها الخِلقي للبشرية إلى مجموعات متسلسلة لها أدنى وأعلى. فضلاً عن تزايد المناهضين لها في العالم كله المبرهنين على اختلالها البيِّن.

اختلفت المدرستان اللسانيةُ التوليدية والنفسيةُ البنائية حول طبيعة المبادئ الكلية، فقد رأى بياجي، بحكم اهتمامه بتكوين الأنساق المعرفية، أنها ذات طبيعة منطقية؛ من قبيل (الكل أكبر من الجزء)، و(الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية)، ونحو هذا من البديهيات المنطقية.

أما شومسكي، بحكم اهتمامه بالأنساق الرمزية، فقد أسند لتلك المبادئ الكلية طبيعةً لسانيةً. من تلك المبادئ نذكر حالياً مبدأ التعلق البنيوي الذي يفرض على الجملة في جميع اللغات الطبيعية أن تنحل إلى مركبات قابلةٍ لأن تنحل إلى مفردات مجزَّأةٍ إلى وحدات يتوقف عندها التحليل. ولكلية. وفي مرحلة من تكوين نحوه الكلي صاغ شومسكي مبدأ التعلق البنيوي في بنية مُرَكَّبِيَّة للجملة، تصدق بمبدأ التعميم في كلَّ اللغات الطبيعية، بحيث تكون للجملة البنية المركبية التالية.

الجملة(ج) ← مركب اسمي(م س) + مركب فعلي(م ف).

م س ← أداة (أد) + اسم(س).

م ف ← فعل(ف) + م س

وباستعمال الرموز المقولية المذكورة أعلاه يُعادُ التعبير عن البنية المركبية للجملة في اللغات الطبيعية كلِّها بالنموذج التمثيلي الموالي.

ج ← م س + مف

م س ← أد + س

م ف ← ف + م س

م س ← أد + س

وللجملة صيغٌ أخرى في نماذج النحو التوليدي التحويلي المتأخرة لكنها تسقط جميعُها تحت مبدأ التعلق البنيوي الموصوف أعلاه ولا تغادره. والذي يهمنا حالياً من هذا العرض الموجز هو هذا المبدأ نفسُه وغيرُه من المبادئ الأخرى كمبدأ تجنب الضمير، والقواعد النحوية الأخرى التي وصفها شومسكي بالكلية. منها القاعدة التحويلية حرِّك الألف.

– **أولاً** مبدأ التعلق البنيوي لا أحد يمكن أن يشك في كليته وفي خضوع الجملة له في جميع اللغات. وقد وُصف مفعولُه في اللغويات العربية بتوسع من غير ذكره باسمه، كما جاء في معالجة بعضهم للجملة الحالية والجملة الخبرية والجملة المعمولة عموماً، وكذلك الموصول والصلة، والتوابع عموماً.

– **ثانياً** كل متتبع لأعمال شومسكي لن يظفر بأي دليل على صحَّة أن مبدأ التعلق البنيوي وغيره من المبادئ اللسانية منسوجةٌ في البنيات الخلوية لعضو ذهني يسميه شومسكي الملكة اللغوية. بل كلُّ حديثه عن تأصيل المبادئ اللسانية والقواعد النحوية الكلية في خلايا الملكة اللغوية ليس سوى أخبار مرسلة.

– **ثالثاً** إنَّ تأصيل الكليات اللسانية؛ سواءً كانت مبادئ أو قواعد، في العضو الذهني المنحدر من الأميبا لا يبرِّره إلا الاضطرارُ شومسكي إلى مسايرة نظرية النشوء والارتقاء المقوَّضَة.

– **رابعاً**. إنَّ طبع المبادئ والقواعد في خلايا الملكة اللغوية ليُجبِرُ على الاعتقاد بأن اللغات تنتقل بين الأجيال وراثياً. وأن تعلَّمَ اللغة كتعلم المشي من الطفل، إذ كلاهما يحصل بالنمو الكافي للعضو الذهني والعضو العضلي.

- **خامساً**. إقرار أصحاب النحو الكلي بقصور هذا النموذج عن صياغة تصور واضح لعملية اكتساب اللغة. فكانت نظريتُهم التي تطبع المبادئ والقواعد الكلية في خلايا الملكة اللغوية فاشلةً في موضوع الاكتساب اللغوي، وهي بالنسبة إلى هذا الموضوع لا تقاس بالنظرية الكسبية التي تطبع في خلايا الملكات الذهنية مبادئ للتشكل ببنية ما يحلُّ فيها من خارج ذاتها، وعندئذ تكتسب القدرة على توقُّع معارف مستنبطة مما في ذاتها.

1.3. استجابة اللغة العربية لمبدأ التعلق البنيوي الكلي.

كلُّ ما هو طَبْعِيٌّ منسوجٌ في البنية الخلوية للملكة اللغوية منتقل من الأبوين إلى الأبناء بالوراثة يجب أن يكون له أثرٌ واحد في جميع اللغات. لكنه ثبت من خلال الفحص المراسي أنَّ مركبات الجملة في اللغة العربية مغايرة لمركبات الجملة في الأنجليزية والفرنسية نحوهما من اللغات الأوروبية. ويمكن حصر هذا التغاير فيما يلي:

أولاً. الجملة في اللغات الأوروبية لا تكون إلا فعلية؛ ولا تعرف هذه اللغات جملة مركبة من أسماء فقط، بل لابد من تضمنها للفعل سواءً كان فعلها تاماً، كما في مثل التركيب التالي(le garçon **croque** une pomme)، أو كان ناقصاً كما في الجملة ذات الرابط القضوي (être) الظاهر في الجملة التالية: (la terre **est** malade). وبالتالي يجب أن يظهر في البنية المكونية للجملة مركب فعلي (**م ف**)، كما سبق التمثيل له في النموذج التمثيلي للجملة. أما في العربية ونحوها من اللغات فالجملة منقسمة إلى نوعين اثنين:

(أ)**جملة اسمية** تتكوَّن من مركبات اسمية لا غير مثل: (الله ربُّنا ، محمد نبينا ، الإسلام ديننا) ، ومنها أيضاً (الزئبق معدن سائل، المرجان نبات بحري، الإنسان حيوان ناطق،). هذه الجمل ومثلها غير المتناهي لا يدخل الفعل في تكوين أحد مركباتها، وبالتالي لا تَطابقَ بين الجملة الاسمية في العربية وبين البنية المركبية للجملة التي صاغها شومسكي وعممها على جميع اللغات.

(ب) **جملة فعلية** يدخل الفعل في تكوينها بصرف النظر عن موقعه في بنيتها المكونية؛ كما في الآيات:﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ . ومن المعلوم أن لتقسيم الجملة في اللغويات العربية مفهومين اثنين: أحدهما وظيفي بموجبه تصدق الفعلية على الجملة التي يدخل الفعلُ في تكوينها أيّاً كانت رتبته بالنسبة إلى الاسم المرفوع الذي

يراكبه. في حين تصدق الاسمية على الجملة المركبة من الأسماء لا غير. وهو التقسيم الذي يتبناه البيانيون كما جاء في كتاب الرازي نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز.

أما المفهوم الآخر فصوري تبناه النحاة، كما في مغني ابن هشام. ويقوم على مقولة المدخل المعجمي الذي يعوض صدر الإسناد، فإذا كان صدر الإسناد اسماً فالجملة اسمية، وإذا كان صدر الإسناد فعلاً فالجملة فعلية.

وبناءً على التقسيم الثنائي للجملة في اللغة العربية تكون البنية المكونية للجملة الاسمية مناقضةً لمبدأ التعلق البنيوي المتضمِّنِ لمركب فعلي. ولا ينحل هذا التناقض بافتراض فعل الكينونة فارغ دلالياً يربط اسمَيْ الجملة الاسمية، كما فعل حالياً الكثير ممن يستضيء باللسانيات الغربية في وصف اللغة العربية. وإنما ينحل مثل هذا التناقض بتصويب النظرية اللسانية، وليس بتعديل اللغة العربية.

ثانياً المركب الفعلي، كما صاغه شومسكي في النموذج التمثيلي للجملة في اللغات الطبيعية ينحل إلى فعل ومركب اسمي تُسند له وظيفةُ المفعول. وعليه عرَّف المفعولَ بأنه المركب الاسمي الذي تعلوه عُجْرَةُ المركب الفعلي مباشرة، كما يظهر من البنية الشجرية للجملة (النور زان الأشجار) المشخصة بالمثال (أ).

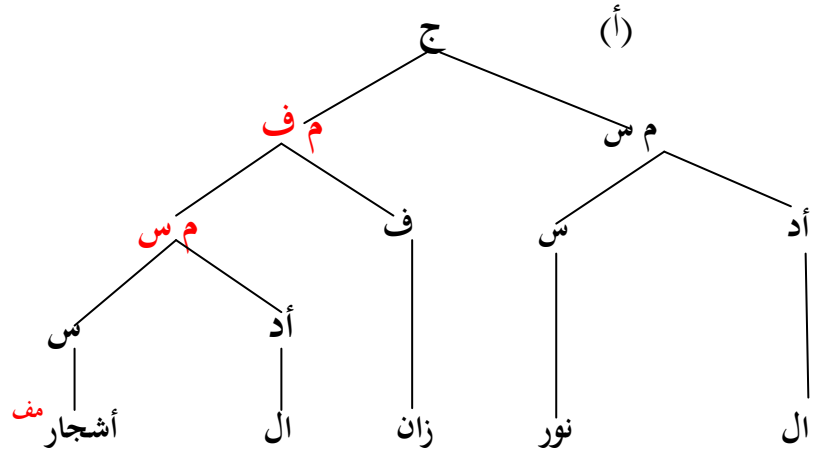

لكن الملاحظ في اللغويات العربية إجماعُ النحويين على أن المركب الفعلي ينحل في الجملة الفعلية في اللغة العربية إلى الفعل والفاعل؛ كما يتضح من التمثيل الشجري(ب) الآتي الذي يشخص التكوين الداخلي للمركبات المكوِّنة للجملة الفعلية في اللغة العربية، كما استدل عليها النحاةُ مراراً في أكثر من موضع.

(ب)

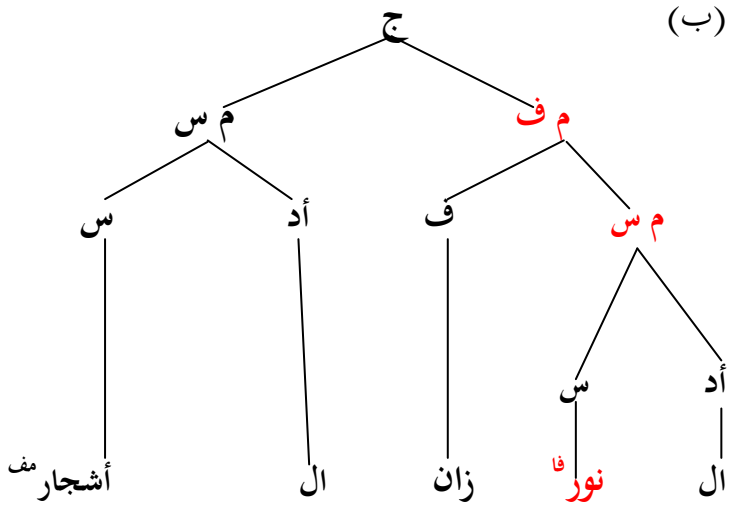

وبناءً على التمثيل الشجري (ب) يكون تعريف الفاعل تعريفاً صورياً بأنه المركب الاسمي الذي تعلوه مباشرةً عجرةُ المركب الفعلي. وتظهر المقارنة بين التشجيرين(أ) و(ب) أن المركب الفعلي يتضمن المفعول في نحو شومسكي، ويضمن الفاعلَ في نحو سيبويه. وقد استدل على ذلك أكثر من نحوي، من بينهم أبو البركات الأنباري في كتابه أسرار العربية، إذ يقول:

«فإن قيل فلِمَ لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل قيل لأن الفاعل تنزل منزلة الجزء من الفعل والدليل على ذلك من سبعة أوجه:

– أحدها أنهم يسكنون لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل ... فلو لم ينزلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من سِنْخ الفعل لما أسكنوا لامه. ألا ترى أن ضمير المفعول لا يسكن له لام الفعل إذا اتصل به لأنه في نية الانفصال.

– **والوجه الثاني** أنهم جعلوا النون في الخمسة الأمثلة علامة للرفع وحذفَها علامة للجزم والنصب. فلولا أنهم جعلوا هذه الضمائر التي هي الألف والواو والياء في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا امرأة بمنزلة حرف من سنخ الكلمة لما جعلوا الإعراب بعده.

– **والوجه الثالث** أنهم قالوا قامت هند فالحقوا التاء بالفعل والفعل لا يؤنث وإنما التأنيث للاسم، فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل لما جاز إلحاق علامة التأنيث به.

– والوجه الرابع أنهم قالوا في النسب إلى كُنْتُ كُنْتِيٌّ .. ولو لم تتنزل منزلة حرف من سنخ الكلمة لما جاز إثباتها.

– **والوجه الخامس** أنهم قالوا حبذا وهي مركبة من فعل وفاعل فجعلوهما بمنزلة اسم واحد وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

– **والوجه السادس** أنهم قالوا (زيد ظننت قائم) فألغوها و الإلغاء إنما يكون للمفردات لا للجمل فلو لم يتنزل الفعل مع الفاعل منزلة كلمة واحدة لما جاز الإلغاء.

– **والوجه السابع** أنهم قالوا للواحد قفا على التثنية لأن المعنى قف قف قال الله تعالى (﴿ألقيا في جهنم﴾ فثني وان كان الخطاب لِملَك واحد، لأن المراد به ألق ألق والتثنية ليست للأفعال وإنما هي للأسماء فلو لم يتنزل الاسم منزلة بعض الفعل وإلا لما جاز تثنيته باعتباره. فإذا ثبت بهذه الأوجه أن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل لم يجز تقديمه عليه».

سياق الشاهد أعلاه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ[23] أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ[24] مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبٍ[25]﴾، وفي تأويلاته الصرفية نقتطف من كتاب (الكشف والبيان عن تفسير القرآن)للثعالبي قولَه: «قال الخليل والأخفش هذا كلام العرب الصحيح أن يُخاطَب الواحد بلفظ الاثنين وهو جيد حسن... وقيل يشبه أن يكون عنى به تكرار القول فيه، فكأنه يقول أَلْقِ أَلْقِ فناب ألقيا مناب التكرار ويجوز أن تكون ألقيا تثنية على الحقيقة ويكون الخطاب للمتلقيين معاً أو السائق والشاهد». والتأويلات الثلاثة تكررت بألفاظها في كشاف الزمخشري.

خلاصات ختامية

(1)–اللغويات العربية مدونة في مصادرها اللغوية وموزَّعة في العلوم المجاورة التي تُكمِّلُها. ولا يصل وصفُ ظاهرة لغوية إلى مستوى الكفاية الوصفية المطلوبة بالاقتصار على المؤلَّف في العلوم اللغوية أو على المكتوب عنها في العلوم المجاورة. ولنا شاهدٌ على ذلك يتمثل في كتابنا اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم. وهو أيضاً ما يُؤسِّس لنشوء الدراسات البينية في العديد من المراكز العالمية ذات القيمة العلمية العالية.

(2)–إن اللغويات العربية لفي أمسِّ الحاجة إلى قراءة نقدية نقداً داخلياً. بالقراءة الداخلية نحصِّنُها من أيِّ تقويمٍ خارجيٍّ عنها، كأن نحسِّنَ منها ما حسَّنهُ غيرُها الأجنبيُّ عنها، ونقبِّحُ ما قبَّح. وهذه النزعةُ في تصاعد، ولها تأثيرٌ سلبي على الإرث الثقافي. وبالقراءة النقدية من الداخل يمكن أولاً تخليصُ اللغويات العربية من الخلافات، والخلاف كما هو معلوم، ميزة

المعرفة النفسية غير النسقية. ويتأتَّى ثانياً رَفعُ التناقض عن الآراء المتغايرة التي تكوَّنت حول الموضوع الواحد.

(3)- تطويرُ اللغويات العربية من أعز ما يُطلَبُ من المتخصصين في وقتنا الراهن، ومن أدواته، فضلاً عن القراءة الداخلية النقدية، جعلُ اللغويات العربية تتفاعلُ مع اللسانيات الغربية تفاعُلاً معرفياً. ويكون البدْءُ من إثبات درجة التوافق أو التنافر بين المقدمات الأساس في كلا الفكرَيْن اللغويين. ففي موضوع أصل اللغات تحدَّث شومسكي عن اللغة البشرية باللغة الاصطلاحية التي استعملها ابن سينا في وصفه للغات الحيوانية. وبجانبه كان لابن سينا وكثير من المفكرين العرب حديثٌ آخر عن اللغات البشرية، لم يظهر منه شيءٌ في أقوال شومسكي. ومع ائتلاف شومسكي وابن سينا في وصفهما للغة الطبيعية إلا أن الأول أصَّل أصولها في الأميبا، والثاني ألحق أصولها بالتدبير الإلهي.

(4)- ينبغي أن ينتهي تطوير اللغويات العربية باستحداث نظرية لسانية عربية تراعي الخصائص النمطية لكل اللغات بشرية، وتتجاوز بالمعنى العلومي للتجاوز كل ما بأيدي اللسانيين العالميين من نماذج نحوية ونظريات لسانية متأزِّمة في وقتنا الراهن. ومن الله عز وجل السداد والتوفيق.

الرياض في1435/01/24